

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المدرسة العليا للمحاسبة والمالية بقسنطينة



المدرسة العليا للمحاسبة والمالية بقسنطينة

تنظم الملتقى الدولي الأول تحت عنوان:

نماذج قياس الخطر في الصناعة المصرفية: محدودية القيمة المعرضة للمخاطرة خلال فترة الأزمات

يوم 30 أبريل 2025

عنوان المداخلة:

القيمة المعرضة للمخاطرة كمقاييس لمخاطر السوق وفق اتفاقية بازل 1 و 2 و 3

ضمن المحور الثالث: طرق قياس القيمة المعرضة للمخاطرة، وشروط استعمالها في إطار اتفاقية بازل

دكتوراه: زينب فيلاي	د/جابر سطحي
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة
mimzina86@gmail.com	sotehidjaber@yahoo.fr

-مخبر الدراسات الاقتصادية والمالية الإسلامية-

تهدف الدراسة إلى إبراز أهم أنواع مخاطر السوق، والوقوف على ماهية القيمة المعرضة للمخاطر وأهم أساليب قياسها للمخاطر السوقية المصرفية، كما تهدف إلى قراءة أهم التوجيهات والإرشادات التي جاءت بها لجنة بازل لإدارة المخاطر السوقية بواسطة القيمة المعرضة للمخاطر، وللوصول إلى نتائج في هذا السياق قمنا بالإحاطة بكلفة الجوانب النظرية للدراسة مع عرض لشروط لجنة بازل في إدارة المخاطر السوقية باستخدام القيمة المعرضة للخطر، وقد توصلنا في ذلك إلى أنه يتم قياس مخاطر السوق بالاعتماد على القيمة المعرضة للمخاطر وفق ثلاثة نماذج: نموذج المقاربة المعلمية ونموذج المحاكاة التاريخية والعشوانية؛ وأنه حسب لجنة بازل يتم قياس المخاطر السوقية وفق مقارتين بما المقاربة المعاشرة ونموذج التقييم الداخلي الذي يقوم على حساب القيمة المعرضة للمخاطر، كما توصلنا إلى أن النماذج الرياضية المستخدمة في قياس المخاطر السوقية تتميز بالمرونة، إذ تتغير بتغير الظروف والتطورات المحيطة، وهو ما لاحظناه في نموذج القيمة المعرضة للخطر التي تم استبداله بنماذج العجز المتوقع.

الكلمات المفتاحية: المخاطر السوقية، القيمة المعرضة للخطر، إتفاقيات بازل، الجزائر.

Abstract:

The study aims to highlight the most important types of market risk, and to identify what the value exposed to risks and the most important methods of measuring banking market risks, and also aims to read the most important directives and guidelines brought by the Basel Committee for Market Risk Management by value exposed to risks, To reach results in this context, we took note of all the theoretical aspects of the study with a presentation of the conditions of the Basel Committee in managing market risks using value at risk. We found that market risk is measured based on value at risk according to three models: the parametric approach model and the historical and random simulation models; According to the Basel Committee, market risks are measured according to two approaches: the calibration approach and the internal model based on calculating the value exposed to risk. We also found that the mathematical models used to measure market risk are flexible, as they change with changing conditions and surrounding developments, which we observed in the value at risk model that has been replaced by projected deficit models.

key words: Market risk, value at risk, Basel Conventions, Algeria.

تعد البنوك من أهم المؤسسات المالية التي تعتبر أعمالها ونشاطاتها ضرورية وفعالة في دفع عجلة الاقتصاد، لكن هذه الأخيرة تتعرض في الكثير من الأحيان إلى عدة مخاطر تعيق نشاطها وتقلص من فعاليتها، ولعل أهم هذه المخاطر مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، ولاهتمام الاقتصاديين والدول بهذه المؤسسات زاد الاهتمام بما يسعى بإدارة المخاطر البنكية، ولعل أهم الهيئات الدولية التي تسهر على توجيه البنك لمجابهة مختلف المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها لجنة بازل للرقابة والإشراف.

تمر عملية إدارة المخاطر بمجموعة من الخطوات أهمها خطوة قياس الخطر المتوقع، والتي من خلالها تستشرف البنك حجم الخطر التي يمكن أن تتعرض له مستقبلاً، وقد عرفت هذه الإدارة إهتماماً واسعاً بعد الأزمة المالية العالمية أين ظهرت أنواع مخاطر جديدة لم تكن البنوك توليهما إهتماماً؛ إلا وهي المخاطر السوقية والتي عرفت عدة طرق لقياسها وعدة أدوات لإدارتها، تعد القيمة المعرضة للمخاطر من أشهر الأساليب التي استخدمت لقياس وإدارة هذا النوع من المخاطر، والتي قامت لجنة بازل للرقابة والإشراف بوضع جملة من الشروط والضوابط للاستعانة بها في إطار إدارة وقياس المخاطر السوقية البنكية.

لذا سنحاول من خلال هذه الورقة أن نبين طرق قياس القيمة المعرضة للمخاطرة، وشروط استعمالها في إطار اتفاقية بازل وذلك من خلال الإجابة على التساؤل التالي:

➤ كيف يتم قياس مخاطر السوق باستخدام القيمة المعرضة للمخاطرة وفق اتفاقية بازل ؟

الفرضية: انطلاقنا في دراستنا من أنه: يتم قياس مخاطر السوق حسب اتفاقية بازل باستخدام أسلوب المحاكاة التاريخية للقيمة المعرضة للمخاطر.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة من تسليط الضوء على النقاط التالية:

- إبراز أهم أنواع مخاطر السوق والتطور الذي شهدته هذا النوع من المخاطر البنكية؛
- الوقوف على ماهية القيمة المعرضة للمخاطر وأهم أساليب قياسها لمخاطر السوق؛
- محاولة قراءة أهم التوجيهات والإرشادات التي جاءت بها لجنة بازل لإدارة المخاطر السوقية بواسطة القيمة المعرضة للمخاطر.

المحور الأول: الإطار النظري للمخاطر السوقية

تهتم البنوك مهما كان حجمها وتفرعها بإدارة المخاطر التي تتعرض لها، خاصة مخاطر السوق لما لها من تأثير كبير على عوائدها، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأساليب التقليدية والحديثة تماشياً مع ما هو راجٍ على مستوى الساحة المالية العالمية.

أولاً: مفاهيم حول المخاطر السوقية: تعرف المخاطر السوقية على أنها:

يقصد بمخاطر السوق أنها تلك الخسارة التي تتعرض لها القيمة السوقية للأدوات المالية جراء تغيرات مفاجأة، وتشمل هذه المخاطر ما يلي: مخاطر معدل الفائدة، مخاطر سعر الصرف وأسعار الأسهم، إضافة إلى المخاطر المرتبطة بأسعار السلع.¹

كما يعرفها آخرون على أنها: تلك المخاطر الناتجة عن تقلب في قيمة الموجودات نتيجة التغير في معطيات السوق مثل معدلات الربح، أسعار صرف العملات الأجنبية، وأسعار الأسهم... الخ، تؤثر هذه التغيرات في البنك بفعل التقلبات التي تشهدها معدلات الفائدة، أسعار صرف العملات، أسعار الأدوات المالية.²

كما تعرف أيضاً بأنها المخاطر الناتجة عن التطورات غير المواتية لعوامل السوق والتي تؤدي إلى احتمالية انخفاض قيمة الاستثمارات التي ترتبط بأسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار الأوراق المالية والسلع.³

إجرائياً يمكننا تعريف المخاطر السوقية بأنها تلك الخسائر التي يتکبدها البنك نتيجة لتقلبات معاكسة في أسعار السوق المتمثلة في أسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار الأوراق المالية والسلع.

ثانياً: أشكال المخاطر السوقية: لقد أوضح الواقع العملي وجود العديد من صور مخاطر السوق والتي تتفرع إلى: مخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر الصرف، مخاطر أسعار الأوراق المالية ومخاطر أسعار السلع ويمكن التفصيل في ذلك من خلال الآتي:

1. **مخاطر سعر الفائدة:** هي الخسائر التي يتکبدها البنك نتيجة التقلبات المعاكسة في أسعار الفائدة السوقية، بعبارة أخرى يعرف خطر سعر الفائدة بأنه ذلك الخطر الذي ينجر عن عمليات الإقراض البنكية.⁴

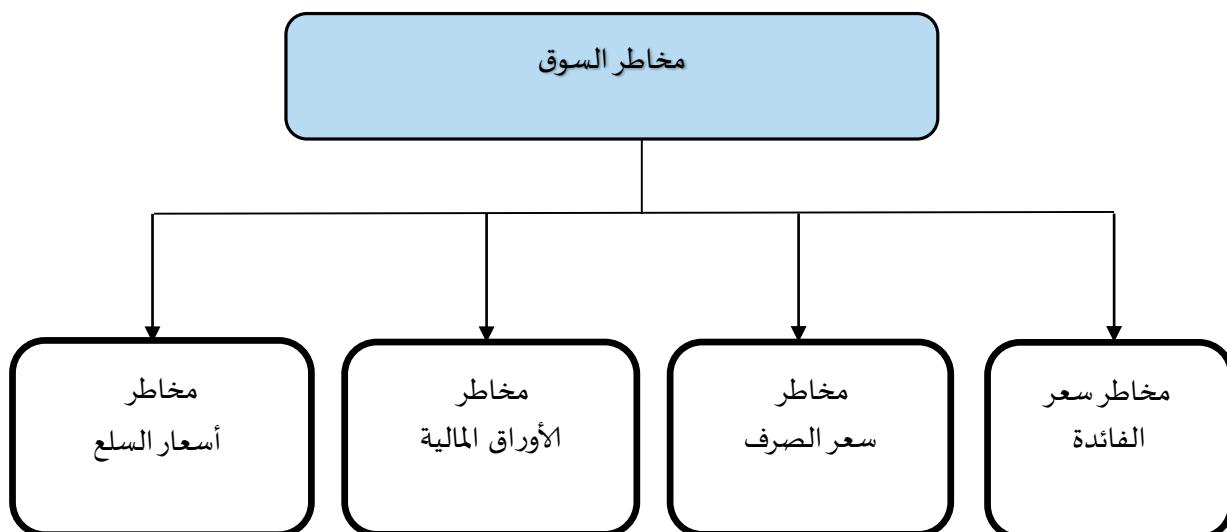
2. **مخاطر سعر الصرف:** تحمل المصارف نتيجة تقلبات أسعار صرف العملات خسائر محتملة ناتجة عن إعادة تقييم مراكز مالية مأخذة بالعملة المحلية مقابل عملات أجنبية، وتتضمن هذه المخاطر في حد ذاتها أنواع مخاطر أخرى كمخاطر الائتمان، مخاطر السيولة وغيرها، ويتوقف تأثر المصارف بهذا النوع من المخاطر على النسبة بين موجوداته ومطلوباته من العملات الأجنبية، إذ يؤدي ارتفاع قيمة العملة إلى زيادة قيمة المصرف في حال كون موجوداته أكبر من مطلوباته.⁵

3. مخاطر أسعار الأوراق المالية: تنشأ هذه المخاطر نتيجة تقلبات الأسعار السوقية للأوراق المالية المتداولة في أسواق رأس المال، فتتأثر المصارف بمثل هذه المخاطر فمثلاً تتأثر بمخاطر أسعار الأسهم، إذا كانت بحوزتها أسهم وانخفضت أسعارها أو تكون كضمان لديها؛ فتنخفض بذلك قيمة الضمان الذي لديها مقابل تسهيلات أو تمويل منح لعملائها مما يتسبب لها بخسائر⁶.

4. مخاطر أسعار السلع: وتمثل في تلك الخسائر الخسارة المحتملة نتيجة التغيرات المعاكسة في أسعار السلع، حيث أن قيمة السلع تتقلب بصفة كبيرة بسبب التغيرات في العرض والطلب.

وتتأثر المصارف بمثل هذه المخاطر إذا كانت تتاجر في السلع والعقارات والمواد الأولية، إن احتفاظ هذا الأخير بمثل هذه السلع قد يعود عليه بخسائر نتيجة تراجع قيم هذه السلع في السوق، والذي يحفظ بها البنك سواء بغرض البيع أو التأجير مما ينبع عنه تراجع هامش الأرباح عليها⁷. والشكل المولى يوضح مختلف المخاطر السوقية التي يمكن أن تتعرض لها البنوك.

شكل رقم 1: أشكال المخاطر السوقية في الصناعة المصرفية



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على المعلومات المذكورة.

ثالثاً: أدوات قياس مخاطر السوق: توجد عدة أدوات لقياس المخاطر السوقية المحتملة والجدول التالي (رقم 01) يوضح المقاييس الشاملة والخاصة التي تستخدم لقياس مخاطر السوق.

جدول رقم 01: مقاييس قياس المخاطر السوقية في الصناعة المصرفية

السنة	الممارسات المصرفية	الخصائص الأساسية للرقابة
المقاييس الخاصة	التذبذب	الأسهم والسنادات والمحافظ
	السيناريوهات	الأسهم والسنادات والمحافظ
	بيتا ونموذج تسعير الأصول المالية	الأسهم
	الأمد	السنادات
	تحليل الفجوة	بنود الميزانية العمومية وقائمة الدخل
	القيمة المعرضة لخطر	جميع الأدوات المالية في مراكزها
المقاييس الشاملة	العجز المتوقع	داخل وخارج الميزانية

المصدر: عبد الكريم أحمد قندوز، المخاطر المصرفية وأساليب قياسها، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، 2020، الإمارات العربية المتحدة ،ص 93.

المحور الثاني: نموذج القيمة المعرضة للخطر لقياس المخاطر السوقية

تعد القيمة المعرضة للخطر من أهم المقاييس الشاملة التي يعتمد عليها في قياس المخاطر السوقية، إذ تعد من أهم الأدوات التي تم الاعتماد عليها من قبل البنوك في إدارة هذا النوع من المخاطر.

أولاً: مفهوم القيمة المعرضة للخطر: تعتبر هذه الأداة من أهم مقاييس المخاطر المستخدمة في إدارة المخاطر، يتم استخدامها لحساب أقصى خسارة محتملة عند مستوى ثقة معين، وذلك لفترة زمنية معينة، وبعبارة أخرى تعرف القيمة المعرضة للخطر على أنها "الخسارة التي تقل عن قيمة مستهدفة خلال فترة زمنية معينة واحتمال تحققها، إذ كلما زادت قيمتها زادت المخاطرة".⁸

كما تعرف على أنها "مقاييس لحساسية القيمة السوقية لأداة مالية واحدة أو لمحفظة بأكملها، إذ تكون مخاطر السوق المتغير العشوائي الوحد، أما العوامل الأخرى مثل التباين بين مختلف أسعار السوق فينظر إليها بوصفها دلالات رياضية لمتغيرات مستقلة".⁹ إجرائياً تعرف القيمة المعرضة للخطر على أنها: هي الانخفاض المتوقع في قيمة الاستثمارات والناتج عن احتمالية تغير الأسعار السائدة في السوق خلال فترة زمنية قادمة معينة".

ثانياً: نمذاج القيمة المعرضة للمخاطرة المستخدمة في قياس الخطر السوق: توجد هناك ثلاثة نماذج رئيسية لحساب القيمة المعرضة للخطر لحساب الخطر السوق وهي:¹⁰

1. نموذج المقاربة المعيارية (المعلمية): تضم نموذجين هما: "نموذج التباين/ التباين المشترك":، "نموذج التقرير التربعي":
2. الطريقة التاريخية: يعتمد على هذا النموذج في قياس القيمة المعرضة للخطر من خلال محاكاة التغيرات التاريخية في قيمة المحفظة الحالية، وذلك من خلال أسعار السوق المسجلة لفترات تاريخية معينة؛

3. المحاكاة: يعتمد على هذا النموذج في قياس القيمة المعرضة للخطر من خلال محاكاة التغيرات في قيمة المحفظة الحالية ، وذلك باستخدام سيناريوهات سوقية تأخذ بطريقة عشوائية تختلف عن التغيرات التاريخية في قيمة المحفظة خلال فترات تاريخية معينة والتي تعتمد عليها الطريقة التاريخية.

ثالثاً: **مزايا وعيوب نماذج القيمة المعرضة للخطر**: كما سبق وأن أشرنا توجد ثلاثة نماذج تستخدم لحساب القيم المعرضة للمخاطرة، تختلف هذه النماذج عن بعضها البعض، فلبعض منها مميزات ولبعض منها عيوبها الخاصة بها دون غيرها، والجدول التالي يبين لنا أهم الفروقات بين مختلف النماذج من جانب مميزات وعيوب كل منها.

الجدول رقم 02: مزايا وعيوب الأساليب المستخدمة في حساب VAR

العيوب	المزايا	نوع VAR
<u>أقل شأنًا بالنسبة للمحافظ ذات ذيول التوزيع العريضة وذات التوزيع غير الطبيعي للعوائد.</u>	<u>بساطة الحساب وسهولته بالإضافة على أنها لا تتطلب بيانات تاريخية قديمة لمدة طويلة، تحتاج فقط لمصفوفة مناسبة من التباين/ التباين المشترك لمردودية المحفظة.</u> <u>تقدير VAR بعد تقييم المعامل وفق قانون التوزيع الطبيعي.</u>	المقاربة المعلمية
<u>تتطلب بيانات تاريخية قديمة لمدة طويلة، تنشأ عنها مخاطر سوء التقييم لبعض الأدوات المركبة التي لا يمكن استبعادها مثل الخيارات، بالإضافة إلى صعوبة التنبؤ لزمن طويل.</u>	<u>لانتقاضي فرضياتها حول شكل توزيع مردودية المحفظة مع إمكانية الأخذ بعين الاعتبار بعض الظروف الشاذة ضمن شروط محددة.</u>	الأسلوب التاريخي
<u>تتطلب حاسوب وبرنامج خاص يسهل إجراءات التقدير، فلا يستطيع العقل البشري استيعابها نظراً إلى وجود كم هائل من البيانات المعالجة.</u> <u>مخاطر النموذج معتبرة مقارنة بالنموذجين السابقين، فقد ينجر عنه سوء التقدير للأدوات المركبة أو المبتكرة.</u>	<u> المناسبة لجميع أنواع الأدوات المالية الخطية وغير خطية.</u> <u>تساعد على اختبار جملة واسعة جداً من السيناريوهات.</u> <u>تمكننا من استخدام التوزيع اللامتماثل لمردودية المحفظة.</u>	أسلوب مونتي كارلو

المصدر: فاروق فخاري، مرجع سبق ذكره، ص188.

المحور الثالث: قياس مخاطر السوق حسب القيمة المعرضة للمخاطر وفق اتفاقية بازل

تسعى لجنة بازل إلى مواكبة مختلف المخاطر وتحاول إدارتها وتوجيه الإرشادات للبنوك من أجل مجاھتها، إذ اعتمدت هذه الأخيرة في هذا السياق على القيمة المعرضة للمخاطرة في إدارة المخاطر السوقية؛ وذلك ضمن مجموعة من الشروط الموجة للبنوك عند استخدامهم لهذا النموذج المعتمد في إدارة وقياس هذه المخاطر.

أولاً: تطور إطار مخاطر السوق: يوضح الجدول الموالي مختلف التطورات التي شهدتها المخاطر السوقية ابتداءً من أواخر الثمانينيات، بالإضافة إلى مختلف الإهتمامات التي شهدتها هذه الأخيرة من طرف لجنة الرقابة والإشراف، إلى غاية 2016 أين تم وضع الإطار المعدل لمخاطر السوق وذلك كما يظهر في الجدول رقم 03.

الجدول رقم 03: التطور التاريخي لإدارة مخاطر السوق.

السنة	الممارسات المصرافية	الرقابة والإشراف	الخصائص الأساسية للرقابة
1988		بازل 1	إدراج متطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر الائتمان
1995-1990	تطوير طريقة القيمة المعرضة للخطر		
1996		تعديل مخاطر السوق	إدراج متطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر السوق
1998		بازل 2	
2007	الأزمة المالية العالمية		
2009		بازل 2.5	زيادة كبيرة في متطلبات رأس المال لمخاطر السوق
2013		مراجعة الأساسية لمحفظة المتاجرة	الانتقال إلى طريقة العجز المتوقع
2016		الإطار المعدل لمخاطر السوق	

المصدر: عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سبق ذكره، ص 62.

ثانياً : قياس مخاطر السوق بواسطة القيمة المعرضة للمخاطر وفق اتفاقية بازل 1 و 2:

كما سبق وأشارنا أن مخاطر السوق تنقسم إلى مخاطر سعر الفائدة، سعر الصرف، مخاطر أسعار الأوراق المالية ومخاطر السلع، وهي مخاطر تواجه البنوك نتيجة تعاملاتها في السوق، لم تطلب اتفاقية بازل لعام 1988 رأس مال مقابل لمواجهة هذا النوع من المخاطر إلى غاية 1996، أين أدرجت هذا النوع تحت المظلة الرقابية، وقدمت نوعين من المقاربات المناسبة لقياس المخاطر

السوقية وتركت الحرية للسلطات في اختيار أي منها حسب ما تراه مناسباً وهما: المقاربة المعيارية، مقاربة التقييم الداخلي¹¹. وذلك كالتالي¹²:

أ. **الطريقة المعيارية:** الهدف منها حساب حجم الخسائر الناتجة عن تحركات أسعار السوق:

1. بالنسبة للسندات: يتم قياس المخاطر المرتبطة بها من خلال أسلوبين هما:

► **مخاطر محددة:** وهي درجة مخاطرة السند؛ تحدد حسب طبيعة الجدارة الائتمانية لمصدره وتعطى للحكومات 0%، أما الجهات المؤهلة مثل القطاع العام فتحدد درجة مخاطرها حسب درجة تصنيفها وحسب تاريخ استحقاق السند (0.25%) لأقل من 6 أشهر، 1% من 6 أشهر إلى سنتين 1.6% أكثر من سنتين).

► **مخاطر السوق العامة:** يتم حسابها حسب طريقتين: الطريقة الأولى تهتم بتواريخ استحقاق الورقة، أما الثانية فتهتم بالتاريخ الذي تستحق فيه الورقة وقيمتها في ذلك التاريخ.

2. بالنسبة لحقوق الملكية: تحساب المخاطر على أساس المخاطر المحددة وتمثل 7% من قيمة القرض للخطر وتتعلق بمصدر هذه الأوراق، وقد يتم تخفيضها إلى 4% إذا تم تنوع المحفظة بأوراق مالية تتميز بسيولة عالية، أما بالنسبة لمخاطر السوق العامة فتمثل 6.7%.

3. بالنسبة لأسعار الصرف: ويمثل المتطلب الرأسمالي لها 7% من أكبر القيمتين من صافي مراكز العملات سواء الفائض أو العجز.

4. بالنسبة للسلع: يتم احتساب المتطلب الرأسمالي بضرب الصافي ما بين البيع والشراء في 15%.

ب. **طريقة المناهج الداخلية:** سمحت لجنة بازل للبنوك من استخدام أنظمة القياس الداخلية كأسلوب لقياس المخاطر السوقية، بحيث تكون السلطات الرقابية لكل دولة هي الجهة المختصة بتقييمها، يعتمد هذا المنهج على القيمة المعرضة للمخاطر أساساً في حساب رأس المال الواجب الاحتفاظ به لمقابلة هذا النوع من المخاطر وحدته بنسبة تساوي أو تزيد عن نسبة 8% من ثلاثة أمثل VAR المحاسبة على أساس درجة تأكيد 99.9% لمدة عشرة أيام، ولحساب قيمتها تستخدم أحد الطرق الإحصائية الثلاثة:

1. **أسلوب الانحراف المعياري:** ويتم فيه الحساب على أساس قيم الانحراف المعياري لأسعار الأصول وقيم الارتباط بين أصول المحفظة؛

2. **أسلوب المحاكاة التاريخي:** ويتم فيه حساب القيمة المعرضة للخطر على أساس تغير أسعار أصول المحفظة بالاعتماد على أسعار السوق لفترات سابقة تحدد بسنة على الأقل.

3. **أسلوب المحاكاة العشوائي (مون كارلو):** تحسب فيه القيمة المعرضة للخطر بناءً على تغير أصول المحفظة والتي تستند إلى تقديرات عشوائية محتملة لأسعار السوق ارتفاعاً وانخفاضاً.

تعد المحاكاة التاريخية من أكثر الطرق استخداماً في حساب القيمة المعرضة للخطر، إذ يتم حساب 99 في المائة من القيمة المعرضة للمخاطر في يوم واحد، ثم يتم حسابها لمدة عشرة أيام على أنها $\sqrt{10}$ عند 99 في المائة من القيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد¹³.

ثالثاً: **قياس مخاطر السوق بواسطة القيمة المعرضة للمخاطر وفق اتفاقية بازل 3:** إن حدوث الأزمة المالية العالمية قاد إلى حدوث خسائر ضخمة أدت إلى إفلاس العديد من المؤسسات المالية، منها البنوك والتي تبين أنها أفرطت بشكل كبير في تقديم

القروض للأفراد والذين لم يتمكنوا من تسديد أقساط الوفاء بالدين، في ظل هذه الظروف جاءت لجنة الرقابة والإشراف بجملة من الإصلاحات لتفادي الوقوع في المخاطر التي حلّت بالمنظومة المالية عام 2008، وكان ذلك بتاريخ 12 سبتمبر 2010، بعدها في ديسمبر 2010 قامت لجنة بازل بنشر وثيقة بازل 03 من أجل تدعيم رأس المال والسيولة وتحسين إدارة المخاطر والحكومة والشفافية¹⁴. في ذلك أضافت عدة تغييرات على أساليب حساب متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر السوق العامة وذلك كالتالي: اشترطت على المصادر التي تتبع النموذج الداخلي لاحتساب أعباء رأس المال مقابلة مخاطر السوق العامة إضافة VAR وذلك لمدة 10 أيام بنسبة ثقة 99%， وبذلك ترتفع أعباء رأس المال المخصص لمواجهة مخاطر السوق العامة، كما نددت اتفاقية بازل 03 على ضرورة تنظيم سوق المشتقات المالية والسماح للمصادر بدخولها، مع ضرورة تنظيم هذه العملية من طرف المصادر المركزية وذلك بهدف تحجيم حدوث مضاربات كبيرة في سوق المشتقات المالية¹⁵.

رابعاً: اصلاحات قياس مخاطر السوق بعد اتفاقية بازل 03:¹⁶ في 14 جانفي 2016 نشرت وثيقة تتضمن التعديلات التي طرأت على مقاييس المخاطر السوقية وكيفيات حسابها، وقد تمثلت أهم هذه التعديلات في الآتي:

- تعديل أسلوب النماذج الداخلية، إذ يمنع هذا الأسلوب المعدل الحق للسلطات الرقابية بمنع مكاتب التداول من استخدام هذه النماذج، كما يضع حدوداً لتخفيض رأس المال الذي يمكن أن ينتج عن تدابير التحوط والتبنّيع؛
- مراجعة الأسلوب المعياري من خلال جعله أكثر حساسية للمخاطر ليمثل البديل المناسب للبنوك التي لا تحتاج إلى نماذج القياس الداخلية لعلاج مخاطر السوق؛
- تعديل تقييم المخاطر في الأوقات الضاغطة، من خلال استبدال القيمة المعرضة للخطر بالعجز المحتمل الذي يساعد على حساب أفضل للمخاطر الشديدة، وبالتالي الحفاظ على رأس المال في أوقات التوتر الشديد في السوق.

خاتمة: من خلال هذا البحث توصلنا إلى أن إدارة المخاطر تعتبر جوهر العمل المصرفي، حيث أن التحكم في المخاطر السوقية وغيرها من المخاطر يعد ضرورة لابد منها للاستقرارية، إذ أن قياس هذه المخاطر وإدارتها يساعد البنوك وغيرها من المؤسسات المالية على مواجهة الأزمات التي يمكن أن تتعرض لها وتجاوزها بأقل الخسائر الممكنة، وهو ما تهدف له لجنة بازل للرقابة والإشراف.

A. نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع "القيمة المعرضة للمخاطرة كمقاييس مخاطر السوق وفق اتفاقية بازل 1 و 2 و 3" تم التوصل إلى مجموعة من النتائج:

1. تكون مخاطر السوق من عدة أنواع من المخاطر تمثل في مخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر الصرف مخاطر الأوراق المالية ومخاطر السلع؛
2. يتم قياس مخاطر السوق بالاعتماد على القيمة المعرضة للمخاطر وذلك وفق ثلاثة نماذج: نموذج المقاربة المعلمية ونموذج المحاكاة التاريخية والعشوائية؛
3. تعد طريقة المحاكاة التاريخية من أشهر نماذج قياس المخاطر السوقية وأكثرها استخداماً؛

4. يتم قياس المخاطر السوقية حسب لجنة بازل للرقابة والإشراف وفق مقارتين هما المقاربة المعاييرية والنموذج الداخلي الذي يقوم على حساب القيمة المعرضة للمخاطرة؛

5. تتميز النماذج الرياضية المستخدمة في قياس المخاطر السوقية بالمرنة، إذ تتغير بتغير الظروف والتطورات المحيطة وهو ما لاحظناه في نموذج القيمة المعرضة للخطر التي تم استبداله بنماذج العجز المتوقع .

بـ- توصيات ومقترنات الدراسة:

من خلال دراستنا وانطلاقاً من نتائج الدراسة، توصلنا إلى جملة من المقترنات والتوصيات تكمن في الآتي:

1. ضرورة إفصاح البنوك والمؤسسات المالية بالقيمة المعرضة للخطر في تقاريرها بصفة إلزامية بما يساعد على التحليل العام للنظام المالي ؛

2. ضرورة إعطاء أسلوب القيمة المعرضة للخطر أهمية أكثر من الناحية الأكاديمية والعلمية وإبراز إيجابيتها في القياس؛

3. ضرورة مواكبة البنوك للنماذج الرياضية المستحدثة لقياس حجم الخسائر الناجمة عن المخاطر السوقية وإدارتها.

المواضيع:

(1) الوizza أوصيير، مخاطر السوق في البنوك الدولية واستراتيجيات إدارتها حسب المعايير الدولية للجنة بازل _مجموعة سوسيتي جنرال نموذجا_، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد06، عدد10، 2020، ص71.

(2)_فاروق فاخوري، أهمية النماذج الرياضية في إدارة وقياس مخاطر السوق مع الإشارة لتجربة استخدام نموذج القيمة المعرضة للخطر VAR على مستوى البنوك المصرية، مجلة التكامل الاقتصادي، مجلد08، عدد01، 2020، ص 179.

(3)_صباح حسن العكيلي، العلاقة بين مخاطر السوق والربحية وأثرها في القيمة السوقية للمصارف_دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، عدد68، 2021، ص.04.

(4)-فاروق فاخوري، مرجع سبق ذكره، ص 181.

(5)_صباح حسن العكيلي، مرجع سبق ذكره، ص.05.

(6) عصمانى عبد القادر، لطرش سميرة، محاضرات في مقاييس إدارة المخاطر المالية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة ثلاثة إدارة مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسويق، جامعة سطيف 1 ، ص 21|.

(7) الوizza أوصيير، مرجع سبق ذكره، ص.72.

(8) رامي يوسف عبيد، إطار مخاطر السوق لدى القطاع المصرفي في الدول العربية، صندوق النقد العربي،2020، ص38.

(9) حسن صبحي حسن، تقدير القيمة المعرضة للمخاطر لأسواق الأوراق المالية لعربية باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية، مجلة تنمية الرافدين، مجلد30، عدد89، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل،2008، ص122.

(10) عبد الكريم أحمد قندوز، **المخاطر المصرفية وأساليب قياسها**، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص 69.

(11) فاروق فاخوري، مرجع سبق ذكره، ص 181.

(12) الوizza أوصغير مرجع سبق ذكره، ص ص 74، 75.

(13) رامي يوسف عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 7.

(14) منال هاني، تفعيل دور إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية للوقاية من الأزمات المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وبنوك، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 3، 2017_2018، ص ص 151، 152.

(15) الوizza أوصغير، مرجع سبق ذكره، ص 76.

(16) عياش زبير، العايب سناء، **تسخير مخاطر السوق بين مقررات بازل 2 واصلاحات بازل 3**، مجلة دراسات اقتصادية، مجلد 6، عدد 2، 2019، ص 98.

قائمة المراجع:

1. حسن صبحي حسن، تقدير القيمة المعرضة للمخاطر لأسواق الأوراق المالية لعربية باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية، مجلة تنمية الرافدين، مجلد 30، عدد 89، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل، 2008.

2. رامي يوسف عبيد، **إطار مخاطر السوق لدى القطاع المصرفي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، 2020.

3. صباح حسن العكيلي، العلاقة بين مخاطر السوق والربحية وأثرها في القيمة السوقية للمصارف_ دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، عدد 68، 2021.

4. عبد الكريم أحمد قندوز، **المخاطر المصرفية وأساليب قياسها**، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2020.

5. عصمانى عبد القادر، لطرش سميرة، محاضرات في مقياس إدارة المخاطر المالية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة ثلاثة إدارة مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1.

6. عياش زبير، العايب سناء، **تسخير مخاطر السوق بين مقررات بازل 2 واصلاحات بازل 3**، مجلة دراسات اقتصادية، مجلد 6، عدد 2، 2019.

7. فاروق فاخوري، أهمية النماذج الرياضية في إدارة وقياس مخاطر السوق مع الإشارة لتجربة استخدام نموذج القيمة المعرضة للخطر VAR على مستوى البنوك المصرية، مجلة التكامل الاقتصادي، مجلد 08، عدد 01، 2020.

8. منال هاني، تفعيل دور إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية للوقاية من الأزمات المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وبنوك، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر3، 2017_2018.
9. الولزة أوصغير، مخاطر السوق في البنوك الدولية واستراتيجيات إدارتها حسب المعايير الدولية للجنة بازل_مجموعة سوسيتي جنرال نموذجا_، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد06، عدد10، 2020.